

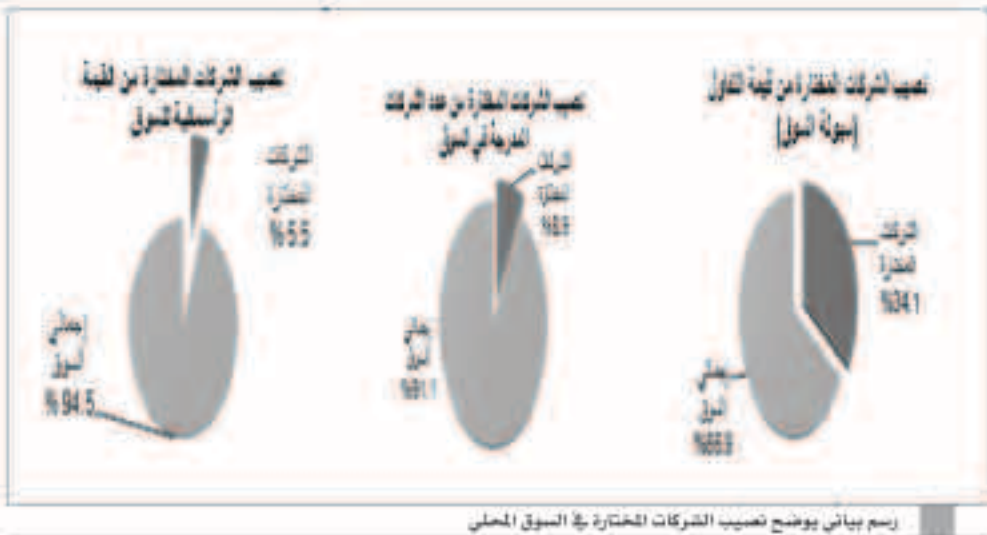
البلاد تحتاج إلى تغيير جوهري وسريع في الإدارة العامة

«الشال»: العجز في الموازنة قادم حتى دون اقتطاع نسبة الـ 10 في المئة من الإيرادات العامة

■ أكبر الرابيين في
يوليو كان السوق
الفرنسي بإضافة
6.1 مكاسب بنحو
في المئة



المؤشرات المالية المنتهية للميلاد الوطني في 30 يونيو 2015 على أساس سنوي



رسم بياني يوضح تعصيب الشركات المختارة في السوق المحلي

بنك الكويت الوطني يحقق أرباحاً «نصفية» بقيمة 170 مليون دينار بارتفاع نسبته 13.5 % مقارنة بنفس الفترة من 2014

■ حجم سيولة
السوق وصل
في سبعة أشهر
خلال 2015 إلى نحو
2.629 مليار دينار

تساؤل تقرير «الشال»
الأسبوعي عدداً من القضايا المالية
والاقتصادية المهمة، جاء تفصيلها
على النحو التالي:

استعرض وزير المالية الأسبوع قبل الغات في بيان رسمي أمام الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2016. وذكر خلاصة هي، أن الكويت حققت عجزاً فعلياً في موازنتها بلغ 2.72 مليار دينار كويتي، وهو العجز الأول منذ السنة المالية 1998/1999. وكانت السنة المالية 1999/1998 قد حققت عجزاً فعلياً بحدود 1.24 مليار دينار كويتي، وكان إجمالي النفقات الفعلية في تلك السنة نحو 4.04 مليار دينار كويتي، أي نحو 19% فقط من مستوى نفقات السنة المالية 2015/2014 البالغ 21.42 مليار دينار كويتي، وهو مؤشر صنف على حافة من الإفلاس ورواءة سبب النفقات العامة في السباسة المالية.

وأكد تقرير «الشال» الأخير أن هبوطهم بمناقشة رقم العجز للسنة المالية الفاتحة، والواقع أنه غير مهم وغير صحيح، وسيبى هو قرار مجلس الوزراء بزيادة نسبة الاقتطاع من الإيرادات العامة لصالح احتياطي الأجيال القادمة من 10% إلى 25%، وهو غير مهم، لأن قرار مجلس الوزراء بزيادة نسبة الاقتطاع قرار سياسي وليس مهني، يومها كانت زيادة أسعار بتحقين فائض عند هذا المستوى من الاقتطاع رغم زيادة النفقات العامة بمعدل أعلى من مبرك بنحو 13%، وعلى مدى عشر سنوات، وكان تطور كارلي من وجهة نظر مهنية، وهو غير صحيح، لأن نسبة الاقتطاع تعني قيد محاسبي فقط، ولو الغيت الزيادة، يتحول العجز إلى فائض - وقد تم إلغاء زيادة الاقتطاع رسمياً للسنة المالية الحالية 2016/ 2015.

والتحدي الحقيقي يكمن في المدة المالية الحالية 2015/2016، فالعجز الجارح حتى يوم الإحتراق نسبة إلى 10% من الإيرادات العامة، والعجز يستمر على المدى المتوسط إلى الطويل، ومواجهته تتطلب سياسة مالية مختلفة عوفاً قليل أن تصبح داعماً مفاجأة أسوة بالعجز الذي لم يكن مفاجأة سوى للإدارة العامة، وعجز مستمر على المدى المتوسط إلى الطويل بسبب توقعات ضعف سوق النفط على هذا المدى، مقابل زيادة وإنتفاخ النفقات العامة، ووضف سوق النفط هذه المرة لبلور مزيج ألي تعرض جانب العرض والطلب لضغوط سلبية، ففي جانب العرض، أصبح العامل المرجح لسمتوى الأسعار هو النفط من التقليدي، ومستوى الأسعار سوف يتوقف عند سلفة تنطه لإنتاجه، وهو إلى انخفاض بسبب إنتاجه، وتفايته، ولزيادة الضغط، يحدث صراع الحصة بين منتجي النفط التقليدي والرخيص، ونجوه المخاصين هم السعودية والعراق وإيران، بما تنسب بغضن من العجز على من النفط الرخيص أيضاً، وفي جانب الطلب، تقاد كل الوتات تجمع على ضعف متوسط إلى عول الأمد لنمو الاقتصاد العالي، وضف أكثر لنمو الاقتصادات التي كانت المحرك الرئيسي للزيادة في الطلب على النفط، مثل الصين ونمور آسيا.

القعلاء التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات النفط، ارتفاعاً، بلغت نسبتته 68٪ وقيمتها 807.6 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي الحفظة إلى نحو 12.716 مليار دينار كويتي (55.4٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 11.909 مليار دينار كويتي (54.7٪ من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2014. بينما حققت ارتفاعاً بنحو 1.450 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نحو بلغت نحو 12.9٪، عند المقارنة مع نهاية النصف الأول من عام 2014، وإذا استثنينا الأصول لجميع بنك بيقا في شق التمويل الإسلامي، فإن مبلغ نسبة النمو نحو 11.5٪، مقارنة بمصنواها في النصف الأول من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوباً
البيت (من غير احتساب حقوق
الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغ
بمجموعته 940.6 مليون دينار
كويتي، أي نحو سبعة 5% لنصل
إلى نحو 19.854 مليار دينار
كويتي. مقارنةً بنهاية 2014،
بمناقشة حقت ارتفاعاً بنحو 2.551
بillion دينار كوويتي، أي نسبة نمو
14.7%، عند المقارنة مع
نصفه على ذلك الإجمالي. من نهاية
النصف الأول من العام الفائت،
وإذا استعملنا تأثير جميع
بوبيان، تبلغ نسبة النمو نحو
13.9% مقارنةً بمسئولها في
النصف الأول من عام 2014.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات الربحية تلبت، إذ سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2014، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، ليصل إلى نحو 12.3%، بعد أن كان عند 11.5%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال (ROC)، ليصل إلى نحو 69.1%، قياساً بنحو 63.9%، بينما انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، لانخفاضاً طفيفاً، ليصل إلى نحو 1.5%، مقابل 1.6%، وارتفع ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 33 فلساً، مقارنة بمستوى الربحية المحقق، في نهاية الفترة للفترة من عام 2014، والبالغة 29 فلساً. وبلغ مؤشر مضاف السهم/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 13 مرة، أي تضمن، مقارنة بنحو 16.6 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 13.8% مقارنة بانخفاض السعر السنوي للسهم البالغ 10.4%، مقارنة بمستوى سعره 30 يونيو 2014، وبلغ مؤشر مضاف السهم/ القيمة المتبقية (P/B) نحو 1.4 مرة، مقارنة بنحو 1.7 مرة، للفترة نفسها، من عام السابق.

الإدارة الأسبوعي لسوق الكويت
لأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، إيجابياً، إذ انخفضت جميع المؤشرات، ومؤشر التكلفة المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت فائدة تداول المال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت 412.9 نقطة، وبانخفاض بلغ فربه 1.9 نقطة، أي ما يعادل 0.5% عن الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 31.1 نقطة، أي ما يعادل 7% عن إقبال نهاية عام 2014.

المحصلة ارتفاع صافي إيرادات
الفلاند بنحو 23.2 مليون دينار
كويتي. وحقق الفلاند صافي إيرادات
من التمويل الإسلامي بنحو 39.4
مليون دينار كويتي، مقارنة مع
نحو 33.8 مليون دينار كويتي،
للفترة نفسها من العام السابق،
ما رفع صافي إيرادات الفلاند (إلى
شعبة التقليدية والإسلامي) إلى
256.2 مليون دينار كويتي،
مقارنة مع نحو 227.4 مليون
دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو
28.7 مليون دينار كويتي.

وارتفع بنسبة ١١.٩ مليون دينار كويتي،
وصولا إلى نحو 33.5 مليون دينار كويتي.
ديتار كويتي، فارتفعت بنسبة 21.6
لمليون دينار كويتي، وهذا الإرتفاع
نتيجة من حصيلة إتمام عملية
بيع ملكية في بنك قطر الدولي،
التي بلغت 30.3%، والتي تم الإعلان
عنها في أواخر عام 2014. بينما
انخفض بنسبة خمسة في نتائج
شركات زيمية بنسبة 7.6 مليون
دينار كويتي، وصولا إلى نحو 92
الف دينار كويتي مقارنة بنسبة
7.7 مليون دينار كويتي للفترة
تليها من العام الفات.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 7.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 6.7%، وصولاً إلى نحو 113.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 106.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من 2014. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، معتمداً، باستثناء بند

إطفاء موجودات غير ملوثة 22
انخفض بشكل طفيف وبنحو 22
على دينار كويتي، وبلغت نسبة
إجمالي المصروفات التشغيلية إلى
إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو
30.4% مقارنة بنحو 32.1%
في النصف الأول 2014. وحسب
تقديرات الشلال، بافتراض استثناء
تأثير تجميع نتائج بيع بوبيان
على المصروفات التشغيلية، كانت
الزيادة في المصروفات التشغيلية
من نحو 88.8 مليون دينار كويتي
إلى نحو 94.3 مليون دينار كويتي
أي بارتفاع بلغ نحو 5.5 مليون
دينار كويتي، أو نحو 6.2%.
وارتفعت قيمة الخصصات بنحو
6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى
نحو 70.1 مليون دينار كويتي،
مقارنة مع نحو 64.1 مليون دينار
كويتي، للفترة نفسها من العام
سابق.

وتشير البيانات المالية للبيك إلى أن إجمالي المبيعات سجل ارتفاعاً بلغ نحو 1.6 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 5.4% ليصل إلى نحو 22.95 مليار دينار كويتي، مقارنةً ببنهاية 2014، فيما حقق ارتفاعاً بنحو 2.921 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 14.6%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية النصف الأول من عام 2014. وإذا استثنينا تأثيرات عام 2014، فإن تصحيح نسبة النمو نحو 13.9%، مقارنةً بما سجلته في النصف الأول من العام السابق، وتحققت محفظة فروض الائحة وتتمثل أساساً

تغير مسارات الإداء.
نتائج بنك الكويت الوطني -
النصف الأول 2015
أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور الستة الأولى من الفترة إلى يونيو 2015، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك، بعد خصم الضرائب، قد بلغ نحو 170 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 20.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 13.5% مقارنة بنحو 149.7 مليون دينار كويتي، أي 30 يونيو 2014.

وعند خصم نصيب شخص غير المسطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح خاص بمساهمي البنك بلغ نحو 163.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 144.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 18.6 مليون دينار كويتي. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع

وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 41.4 مليون دينار كويتي، أي نحو 12.5% حين بلغ نحو 330 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 331.7 مليون دينار كويتي. بالنظر نفسها من العام السابق، وتعود الإشارة إلى أن إيرادات الولاء للكم (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) قد ارتفعت بنحو 33.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت تكاليف مصروفات الولاء (باستثناء تكاليف المراجعة) بنحو 10.4 مليون دينار كويتي. وكانت

التغير		
	%	
↑	%14.6	2.9
↑	%14.7	2.5
↑	%6.0	15
↑	%12.5	41
↑	%6.7	7
↑	%9.4	6
↑	%69.1	8
↑	%13.5	20

↓		
↑		
↑		
↑	%13.8	
↓	%10.4	(

تراجعت ما بين الدعم بالشراكة
المفترض، والتوسع في السياسة
المقيدة، وخفض المعروض من
الأسهم، وكلها كانت إجراءات
تعزيزية لخفض العرض،
وحتى 07/31/2015 تجمعت
في تحقيق إرتداد السوق إلى
الأسفل بنحو 4.5% من مستوى
الأسفل بقليل، وليس هناك
ضمانة لنجاح كل الإجراءات،
فإنجاحها في وقت الهبوط ثم
الارتداد اللوجي تحقق في المدى
القصير، بينما الاستقرار على
المدى المتوسط يحتاج إلى دعم من
الأمور الاقتصادية الحقيقية،
وذلك لا يقلل من شأن قدرة وسرعة
السلطات الصينية في إدارة الأزمة.
تأتي أكبر الخاسرين في شهر
يونيو كان السوق القطري بفقدان
مؤشره نحو 3.4%، وثالث أكبر
الخاسرين كان السوق البحريني
بفقدان 2.6%، وشركهما المؤشر
الوطني لسوق الكويت بمخسارة

-0.2%

وتبقى العوامل المؤثرة في شهر أغسطس هي نفس العوامل، والأحداث الجيوسياسية والإرهابية، ومطالب الكويت والسعودية والجزير، وإزالة الإنفاق النووي الإيراني يليق بقتاله وإن كنا نعتقد بمحصلة إيجابية له، والضغط على النفط على الأسعار في سوق النفط مستمرة، وعليه نرى التحول في سبتمبر الإذارة في شهر أغسطس لصالح الأسواق الناضجة، والتفاؤل في أي مزيد من التراجع والإفشاء لصالحها، ولكن علينا مراقبة حركة المقدرات الكلية، فمعد

2014/06/30	2013/06/30
(الف دينار كويتي)	(الف دينار كويتي)
20,030,439	22,112,128
17,303,058	19,516,136
2,516,136	331,675
106,320	64,056
11,585	149,714

	1.6%	
	11.5%	
	63.9%	
	29	
0)	960	
	16.6	
	1.7	

المؤقت لازمة اليونان. ثالث أكبر
الاضراب كان السوق الريلماني
الذي أصاب مكاسب بنحو 2.7%
في شهر واحد، وكانت كثيفة
بظله إلى المنطقة الموجبة بمكاسب
بنحو 2% منذ بداية العام، ومع
استثناء وحيد للسوق الصيني،
حققت كل الأسواق الناضجة
والناشئة مكاسب في شهر يوليو،
وظلها أصبحت في المنطقة لوجبة
بمقارنة مع مستويات مؤشراتها
في نهاية العام، الفاتت، والاستثناء
الوحيد هو للسوق الأمريكي الذي
حقق أيضا مكاسب في شهر يوليو،
ولكنه لزال على حافة المنطقة
السلبية. وتصدرت المنطقة الموجبة
ثلاث أسواق كلها مستهدفة من
هبوط أسعار النفط، على رأسها
السوق الريلماني بمكاسب بنحو
1.9% نهاية العام الفاتت بنحو
ثم السوق الياباني بمكاسب بنحو
18%، ثم السوق الألماني بمكاسب
بنحو 15.3%.

أكبر الخاسرين في شهر يوليو كان السوق الصيني الذي خسر مؤشره نحو 14.3% في شهر واحد، وإن قل رابع الفضل الأسواق الأربعة منذ نهاية العام الفائت بمكاسب بنحو 13.3%. وكان السوق الصيني قد تعرض لانتعاش في شهر مايو إلى تحقيقه مكاسب بنحو 59.7% بحلول 2015/06/12، وكان لابد من انجذاب القاعة، وهو ما تحقق وذلك إلى فقدانها 30.1% ما بين 15 يونيو والتاريخ والتفاه الذي بلغه مؤشر بتاريخ 2015/07/08. وقامت السلطات الصينية بإجراءات سريعة وغير تقليدية

0630	
(الف دينار)	
51,743	
54,186	
6,988	
,115	
4,431	
,097	
,593	
,994	

المؤشرات	
5%	
3.3%	نصيب مساهمي الشركة
1.1%	
13	
60	
3.0	(P/E)
1.4	(P/B)

440.2%، وتقل رغم ارتفاعها الكبير لو حسبت على أساس سنوي، أدنى بكثير من معدلات دوران هذه العينة من الشركات في عام 2014.

الإداء المقارن لأسواق مالية
مفتتاق - يوليو 2015

كان أداء أسواق العجوة لشهر يوليو بشكل عام موجبا، فخلاله حققت 10 أسواق مكاسب، بينما حققت 4 أسواق خسائر، ثلاثة من الأسواق الأربعة الخاسرة كانت من أسواق القيم الخفيف، وبينما استمرت الإضراب الاقتصادية وسياسية الساخنة على حالها، تم توقيع الإنفاق النووي بين العرب وإيران بما يدعم -ولو نسبيا- قنص المعروض في سوق النفط المتطاع، وبمعرضها أيضا ضعف أسعارها، وانعرجت مؤقتا أزمة البوتان مع شركائها في منظمة البور، مع اعطى دعما إضافيا لعظم الأسواق الخاصة والمفتتاق، المستقلة للنفط، أداء الشهر الموجب، زاد عدد الأسواق في المنطقة الموجبة إلى 10 أسواق بدلا من 9 أسواق كما في نهاية شهر يونيو بخروج السوق الإيراني من المنطقة السالبة، وقللت 3 أسواق في المنطقة السالبة منها 4 أسواق من أنظمة الخفيف.

أكبر الرايحين في شهر يوليو كان السوق الفرنسي بإضافة مكاسب بنحو 6,1%، تلاء في تحقيق أعلى المكاسب السوق الألماني بإضافة 3,3%، وهما أكبر سوقين ضمن منطقة اليورو بما يعنيه ذلك من أثر موجب للانفراج

المختصات
أشهر الجدة
المتخصصات
مجموع المصروفات التشغيلية
مجموع الإيرادات التشغيلية
حقوق الملكية الخاصة بـمسكني الـ
مجموع المطالبات
مجموع الأصول
المبني

++تعلم على محل الأصل
++تعلم على محل حقوق الملكية
++تعلم على محل رأس المال
ريضة السهد الواحدة (قس)
إقفل سعر السهد (قس)
مخاضات السعر على ربيعة السهد
مخاضات السعر على ربيعة المفقود

رسم بياني يوضح أداء الأسواق المالية المنتهية

البيان	التغير		2014/06/30	2015/06/30
	%	القيمة	(ألف دينار تونسي)	(ألف دينار تونسي)
مجموع الأصول	14.6%	2,921,304	20,030,439	22,951,743
مجموع المصروفات	14.7%	2,551,128	17,303,058	19,854,186
حقوق الملكية الخاص بـمستاهي البنك	6.0%	150,852	2,516,136	2,666,988
مجموع الإيرادات التشغيلية	12.5%	41,440	331,675	373,115
مجموع المصروفات التشغيلية	6.7%	7,111	106,320	113,431
المخصصات	9.4%	6,041	64,056	70,097
النضرب	69.1%	8,008	11,585	19,593
صافي الربح	13.5%	20,280	149,714	169,994
المؤشرات				
++المعدل على معدل الأصول			1.6%	1.5%
++المعدل على معدل حقوق الملكية الخاص بـمستاهي البنك			11.5%	12.3%
++المعدل على معدل رأس المال			63.9%	69.1%
ربحية السهم الواحد (ق/س)	13.8%	4	29	33
إفقد سعر السهم (ق/س)	10.4%	(100)	960	860
خضاضة السعر على ربحية السهم (P/E)			16.6	13.0
نضاضة السعر على القيمة الدفترية (P/B)			1.7	1.4